

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017



الفصل الثامن

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة في الوقت الذي انشغلت فيه البيئة الدولية بعدد من القضايا الإقليمية والدولية الساخنة خلال الفترة 2016-2017 كالتطورات في سورية، والعراق، واليمن، وليبيا، وأوكرانيا...؛ فإن الاهتمام بالشأن الفلسطيني تراجع من صدارة المشهد، إلا في أوقات قصيرة مرتبطة بانتفاضة القدس وهبة باب الأسباط. وبشكل عام، تمّ "تهميش" الموضوع الفلسطيني كما أكد عدد من المسؤولين في الدول الكبرى الذين سنأتي على ذكرهم في ثنايا هذا التقرير، بل تكفي الإشارة إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون (والتي تمّ إنشاؤها سنة 2001 وتضم ثماني دول هي روسيا، والصين، والهند، وباكستان، وكازاخستان، وقرغيزيا، وطاجاكستان، وأوزبكستان، ويشكل مجموع سكانها نحو 50% من سكان العالم، ونحو 25% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وقرابة 80% من مساحة أوراسيا)، تخلو بياناتها الرئاسية أو الوزارية من الموضوع الفلسطيني تماماً بينما تظهر مشكلات شرق أوسطية أخرى بشكل واضح في هذه البيانات خصوصاً لسنتي 2016-2017¹.

وقد زاحمت التفاعلات الدولية والإقليمية الشأن الفلسطيني، كما تشابكت موضوعاتها بشكل يصعب الفصل بينها من ناحية، ويصعب تجاوز تأثيرها السلبي على مركزية القضية الفلسطينية في البيئة العربية والإسلامية، وبالتالي البيئة الدولية، من ناحية ثانية.

من العسير في ظلّ تنامي الاعتماد المتبادل بين وحدات البيئة الدولية فصل التأثيرات المتبادلة بين بُعد معين وآخر، بغض النظر عن القرب أو البعد الجغرافي، وقد شهدت البيئة الدولية والإقليمية تفاعلات ذات تأثير متبادل خلال سنتي 2016-2017 وذات تأثير على الموضوع الفلسطيني، وهو ما يتضح في التفاعلات التالية:

أولاً: البيئة الدولية والموضوع الفلسطيني

1. التفاعلات الإقليمية وانعكاساتها الدولية:

وتتمثل هذه التفاعلات في:

أ. استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي الحاد في المنطقة العربية وانشغال الدبلوماسية الدولية بذلك، فيكفي الإشارة إلى أنه خلال سنتي 2016-2017 كان هناك خمس دول عربية بين أعلى عشر دول في العالم في عدم الاستقرار السياسي².

ويقود هذا الاضطراب السياسي العربي إلى انكفاء السياسات العربية على الوضع الداخلي، الأمر الذي يقلص مساحة الاعتراف بالموضوع الفلسطيني على المسرح الدولي سواء في النشاطات الدبلوماسية للدول العربية أم في نشاطاتها الاقتصادية (لا سيما دعم الشعب الفلسطيني).

ب. بناء تحالفات عربية دولية (التحالف الأمريكي والتحالف الروسي) لمواجهة ما عرف بـ "التنظيمات الإرهابية"، لا سيما تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). وقد نجم عن ذلك بروز توجهات عربية ودولية (خصوصاً لدى التحالفات المرتبطة بأمريكا) للعمل على إدماج تنظيمات المقاومة الفلسطينية ضمن قائمة "التنظيمات الإرهابية"، وهو أمر يترك تأثيراً سلبياً عميقاً على المكانة السياسية والشرعية القانونية لحركة المقاومة الفلسطينية، لا سيما في ظل استمرار المقاومة الفلسطينية خصوصاً ما سمي بانتفاضة السكاكين أو التصدي لمحاولات "إسرائيل" السيطرة على بوابات الأقصى خلال سنة 2017.

ج. استمرار سعي دول عربية، وبمساندة أمريكية بشكل خاص لصرف الجهد العربي عن مواجهة "إسرائيل" إلى مواجهة إيران، على الرغم من فوز التيار الإصلاحي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في أيار/مايو 2017.

وقد فجر هذا التوجه العربي أزمات إقليمية عربية، كأزمة الخليج، صرفت الجهود الدولية نحو تسوية مثل هذه الأزمات، مما انعكس سلباً على الشأن الفلسطيني. ناهيك عن تزايد التسلل الدبلوماسي لعلاقات عربية إسرائيلية، تتجه نحو تطبيع مع "إسرائيل"، يزيد من التضييق على مساحة العمل السياسي الفلسطيني في الإطار الدولي.

د. تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية بدءاً من شباط/فبراير 2016 (حيث بلغ سعر البرميل أدنى مستوى له)، واستمر السعر منخفضاً حتى نهاية 2017. وقد أدى ذلك إلى تراجع مداخيل الدول العربية بنحو 50% من هذا القطاع، وهو ما سيؤثر لاحقاً على حجم المساعدات العربية للفلسطينيين، ناهيك عن احتمالات أن يؤثر هذا الوضع الاقتصادي على اتساع قاعدة عدم الاستقرار السياسي في مناطق عربية نجت نسبياً من عدم الاستقرار، وهو ما سيعزز النتائج السلبية على الموضوع الفلسطيني، ولعل العوامل الدولية هي الأكثر تأثيراً في انخفاض أسعار النفط³، وهو ما يدفع لربط الانعكاسات السلبية لهذا الجانب بالموضوع الفلسطيني على المستوى الدولي.

2. المستوى الدولي:

عرفت الساحة الدولية عدداً من المتغيرات التي صرفت الأنظار عن الموضوع الفلسطيني بقدر كبير، وبعض هذه المتغيرات تمثل تغيرات موسمية، وبعضها غير متوقع على النحو التالي:

أ. الانتقال "غير المتوقع" من رئاسة ديموقراطية في الولايات المتحدة (باراك أوباما) إلى إدارة جمهورية Republican يقودها رئيس (دونالد ترامب) يفتقر في عامه الأول لاستقرار في سلطته، ناهيك عن انغماسه في صراعات داخلية تدور حول اتهامات عديدة له، وعدم وضوح سياسته تجاه الموضوع الفلسطيني بشكل يتضح من التباينات بين خطابه الانتخابي وخطابه بعد تولي السلطة.

ب. فوز مرشح تيار الوسط إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron برئاسة فرنسا في أيار/مايو 2017، وهو فوز شكل تغييراً عميقاً في بنية النخبة السياسية الفرنسية التقليدية (الاشتراكيون والديغولييون)، ولا شك أن هذا التيار الجديد سيبدأ يتحسس طريق دبلوماسية في الشرق الأوسط، مما يفرض على الدبلوماسية الفلسطينية قدراً من الدراسة والتأمل لكيفية التعامل مع هذا التحول الجديد.

ج. الإعلان البريطاني عن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيو 2016، ناهيك عن استقالة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون David Cameron لصالح وزيرة داخلته (من المحافظين Conservative Party) تيريزا ماي Theresa May. ولا ريب أن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي سيؤثر في نسبة معينة على توجهات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، خصوصاً أن بريطانيا كانت تمثل إحدى قوى الشد العكسي والأكثر تناغماً مع السياسات الأمريكية والإسرائيلية مقارنة ببقية الدول الأوروبية، وهو أمر قد يجعل حركة الدبلوماسية الفلسطينية في تعاطيها مع الاتحاد الأوروبي أقل عسراً، مما كان عليه الوضع في أثناء وجود بريطانيا في الاتحاد.

د. استمرار العمليات "الإرهابية" خلال سنتي 2016-2017 في عدد من الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة، وتحميل مسؤولية هذه العمليات لحركات "إسلامية"، مما أثر نسبياً في توجهات الرأي العام الدولي تجاه القضايا العربية أو الإسلامية ومنها القضية الفلسطينية.

هـ. أسهم استمرار الاحتقان الدبلوماسي حول موضوع التجارب الصاروخية والنووية الكورية الشمالية في انصراف القوى الكبرى بشكل خاص عن الموضوعات الأخرى، لمحاولة تطويق مخاطر هذه الأزمة، التي وصلت حدّ تبادل التهديدات النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة.

إن هذه البيئة الدولية، التي أشرنا على عجل إلى ملامحها العامة، توحى بمناخ أقل يسراً للعمل السياسي الفلسطيني. ويكفي النظر، كما سنوضح لاحقاً في هذا التقرير، في عدد مرات النشاطات الدبلوماسية الخاصة بالموضوع الفلسطيني في الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو مجموعة دول البريكس BRICS أو البيانات المشتركة، خصوصاً التي تسهم فيها الدول الأكثر تأثيراً في المجال الدولي، أو مساحة التغطية الإعلامية أو المؤتمرات الدولية، لنذكر التأثير السلبي لأغلب هذه

القضايا على الموضوع الفلسطيني من أغلب الجوانب، ويكفي الإشارة، كما سنوضح لاحقاً، من أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة نبّه إلى أن مجلس الأمن لم يتخذ طيلة فترة ولايته بان كي مون (عشرة أعوام) سوى قرارين بخصوص الصراع في الشرق الأوسط.

وبشكل عام، فإن ثمة عاملان حاسمان لبحث الموضوع الفلسطيني دولياً:

أ. النشاط الرامي لتحقيق التسوية السلمية.

ب. النشاط الناتج عن المقاومة والانتفاضة الفلسطينية.

ولكلا العاملين تأثيرات متفاوتة ومتداخلة، مع التنبيه إلى أن التدخل الدولي لا يعني بالضرورة دعماً للقضية الفلسطينية، لأن التدخل الأمريكي والغربي يكون غالباً لصالح "إسرائيل" ودعمها، وتوفير الغطاء لها، وإخراجها من مأزقها.

ثانياً: اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية)
لعل اتجاه تراخي دور اللجنة الرباعية والذي يتضح في حجم نشاطها الدبلوماسي مقاساً بعدد اللقاءات والبيانات التي

تصدرها يمثل سمة واضحة منذ بداية عمل هذه اللجنة سنة 2002؛ بل إن بياناتها المتناقصة في عددها السنوي بقيت تكراراً لمواقف يتبناها المجتمع الدولي بشكل عام، دون الانتقال لأي مواقف ذات طابع إجرائي. ويبدو درجة فاعليتها ارتبطت أساساً بمحاولة تهدئة واستيعاب الوضع الفلسطيني ووضعه تحت السيطرة، وإخراج "إسرائيل" من الاستحقاقات المترتبة على احتلالها. ويكفي تأمل بياناتها لسنتي 2016-2017⁴:

1. بيان لقاء ميونيخ في 2016/2/12: تشير الاتجاهات العامة الواردة في البيان إلى التأكيد على تعثر "حل الدولتين" الذي تبناه المجتمع الدولي، وتعهدت اللجنة بتقديم توصيات بخصوص تفعيل مسار التسوية للوصول لـ "حل الدولتين" مؤكدة على:

أ. إدانة كافة الأعمال الإرهابية وإدانة العنف الموجّه للمدنيين، ودعوة الأطراف للتوقف عن التحريض والعمل على تخفيض التوتر.

ب. التأكيد على أن العنف ضدّ المدنيين، والمعدل المرتفع لهدم المنازل الفلسطينية، واستمرار النشاطات الاستيطانية تمثل معوقاً خطيراً للوصول لـ "حل الدولتين"، كما أن الأعمال الانفرادية من قبل أي من طرفي النزاع يُعرض "حل الدولتين" لخطر كبير.

ج. التأكيد على التزام اللجنة بالتوصل لحل على أساس قرارات الأمم المتحدة 242 (لسنة 1967) و338 (لسنة 1973).

د. أكدت اللجنة على دعم الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز الحاكمية كأدوات أساسية لبناء دولة فلسطينية، وتحقيق الوحدة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس الديمقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية.

هـ. أكدت اللجنة على ضرورة الاعتناء بالأوضاع الصعبة في قطاع غزة، والدعوة لتسهيل العبور إلى غزة وحث المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته، لتقديم المساعدات التي تم إقرارها في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2014.

2. قدمت اللجنة الرباعية في بيان لها في 2016/7/1 عدداً من التوصيات المساعدة على تحقيق "حل الدولتين" والتي كانت قد أشارت لها في بيانها الصادر في شباط/فبراير 2016 على النحو التالي:

أ. أن يعمل طرفا النزاع على تخفيض العنف والامتناع عن الأعمال والخطابات الاستفزازية.
ب. أن تقوم السلطة الفلسطينية بعمل كل ما في وسعها لمنع التحريض على العنف، وتعزيز إجراءات مكافحة "الإرهاب" بما فيها إدانة هذه الأعمال.

ج. على الحكومة الإسرائيلية أن تتوقف عن كل أعمال الاستيطان بناءً أو توسيعاً، وعن تخصيص أراضٍ فلسطينية لأغراض إسرائيلية خاصة بها، وعن تعطيل التنمية الفلسطينية.

د. على "إسرائيل" البدء بخطوات انتقالية إيجابية ومهمة تشمل نقل السلطات والمسؤوليات في مناطق ج، وبشكل يتسق مع مستوى أوسع من صلاحيات السلطة المدنية الفلسطينية المقررة في اتفاقات سابقة. كل ذلك إلى جانب التطوير في مجالات الماء، والكهرباء، والطرق، والاتصالات، والطاقة، والزراعة، والموارد الطبيعية، وتيسير قيود الحركة للفلسطينيين مع احترام مقتضيات الأمن الإسرائيلي.

هـ. على السلطة الفلسطينية أن تواصل جهود تعزيز الحاكمية فيها والتطوير الاقتصادي، وعلى "إسرائيل" أن تتخذ كافة الإجراءات لتيسير ذلك وبما يتسق مع توصيات اللجنة.

و. على جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار في غزة، وضرورة إنهاء أعمال التسلح ونشاط المسلحين.

3. بيان لقاء نيويورك في 2016/9/23: وقد شارك في هذا الاجتماع كل من وزير خارجة فرنسا ومصر، ودعا البيان إلى:

أ. تنفيذ توصيات اللجنة في تقريرها في 2016/7/1.

ب. استئناف مسار التفاوض لينتهي إلى إنهاء الاحتلال القائم منذ سنة 1967، وحل كافة قضايا الوضع النهائي.

ج. التأكيد على معارضة اللجنة للاستيطان وللإجراءات التي تقود لعرقلة "حل الدولتين".
د. التأكيد على ضرورة معالجة الوضع الإنساني في قطاع غزة، مع التنبيه على مخاطر استمرار بناء القوة العسكرية لتنظيمات فلسطينية بشكل قد يقود لجولات صراع جديدة.
هـ. تجنب كل الإجراءات التي يمكن أن تقود لتصاعد العنف.

4. اجتماع القدس في 2017/7/13 وهو أول لقاء للجنة بعد تولي الرئيس الأمريكي الجديد ترامب منصبه، وقد تدارس مبعوثو أطراف اللجنة الرباعية الجهود لتقدم التسوية السياسية، كما تدارسوا تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة، ودعت اللجنة كافة الأطراف لضبط النفس في أحداث القدس والامتناع عن الإجراءات التي تزيد الأمور تعقيداً.

وتشير بيانات وتوصيات اللجنة عند النظر في دلالاتها العامة إلى ثلاثة جوانب:

أ. إيجاد كافة الظروف التي تشدد الخناق على احتمالات تنامي المقاومة الفلسطينية، والإصرار على ربطها بظاهرة الإرهاب، لا سيّما مع تزامن ذلك مع انشغال العالم بوضع قوائم للتنظيمات التي يمكن وصفها بـ"الإرهابية".
ب. تعزيز كل ما من شأنه تقوية سلطات السلطة الفلسطينية وتعزيز صلاحياتها لتطبيق سياساتها المتبعة في الضفة الغربية على غزة، وهو ما يتضح في نص البند رقم 9 من تقرير اللجنة (شباط/فبراير 2016) والذي ينص حرفياً على أن على السلطة الفلسطينية "الإشراف على كل العناصر المسلحة والأسلحة بما يتطابق مع الاتفاقات الموجودة" بين الطرفين.
ج. الاتساق مع المجتمع الدولي في وقف "إسرائيل" للاستيطان دون تحديد أيّ إجراءات محددة أو عقابية في حالة عدم امتثال "إسرائيل" لهذا المطلب.

ثالثاً: الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
تتمثل جهود الأمم المتحدة في نشاطات الأمين العام وكل من مجلس الأمن والجمعية العامة وبقية الوكالات المتخصصة العاملة ضمن المنظمة الدولية، وقد شهدت الأمم المتحدة خلال الفترة 2016-2017 تغييراً في الأمين العام (حيث حلّ أنطونيو غوتيريش António Guterres في كانون الثاني/يناير 2017 محل بان كي مون الذي انتهت ولايته في كانون الأول/ديسمبر 2016).

1. الأمانة العامة للأمم المتحدة UN Secretariat:

يمكن اعتبار التقرير الذي قدمه بان كي مون أمام مجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2016 والتقرير المقدم في أيلول/سبتمبر 2016، خلاصة تقييمه للصراع العربي الإسرائيلي، بعد عشر سنوات من خدمته في الأمم المتحدة، وقد تضمن هذان التقريران الجوانب التالية⁵:

- أ. أكد بان كي مون أن تقييمه للوضع لا يحمل أيّ بوادر للتفاؤل فيما يخص القضية الفلسطينية.
- ب. يرى بان كي مون أنه على الرغم من أن القضية الفلسطينية ليست سبب كل النزاعات في الشرق الأوسط إلا أن حلها يوفر زخماً لتعميم السلام في الشرق الأوسط.
- ج. نبّه الأمين العام إلى أن قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 نصّ على قيام دولتين واحدة عربية وأخرى إسرائيلية، إلا أن "الدولة الإسرائيلية" قامت سنة 1948 (أي بعد عام من القرار) بينما ما تزال الدولة العربية غير قائمة بعد عشرات السنين من صدور القرار.
- د. أكد على أن الاقتناع بين أطراف الصراع بـ "حل الدولتين" بدأ قوياً ثم أخذ يتلاشى، مشيراً إلى أن ذلك عائد للتوسع الإسرائيلي في الاستيطان، الذي زاد خلال عشر سنوات بنسبة 30%، مؤكداً على أن هناك قوى إسرائيلية تنادي بضم الضفة الغربية كاملة، ناهيك عن استمرار الانقسام الفلسطيني، واستمرار التوجس الإسرائيلي من استمرار التحريض على "الإرهاب".
- هـ. أشار بان كي مون إلى استمرار جولات الصراع بعد إعلان المبادرة العربية للسلام، مما أضعف مشاعر التفاؤل بحل قريب، مشيراً للحروب في سنوات 2006 و2008، مركزاً على النتائج المأساوية لحرب سنة 2014 في غزة.
- و. نبّه بان كي مون لنقطة مهمة وهي أن مجلس الأمن لم يتخذ سوى قرارين بخصوص الصراع في الشرق الأوسط خلال الفترة من 2007 إلى بداية 2017، وكان الفارق الزمني بين القرارين نحو ثمانية أعوام.
- ز. وللخروج من هذا المأزق، يرى بان كي مون أن الحل يكمن في تنفيذ الأطراف المتصارعة لتوصيات اللجنة الرباعية (التي أشرنا لها سابقاً)، لكن الاستيطان والقرارات التنظيمية التي اتخذتها "إسرائيل" في أوائل سنة 2016 (الخاصة بخمسين موقعاً وآلاف المنازل في الضفة الغربية) تهدد، من وجهة نظر الأمين العام، القدرة على تنفيذ التوصيات.
- ح. دعا بان كي مون السلطة الفلسطينية للعمل بجدية أكثر لوقف التحريض وأعمال العنف المختلفة.
- ط. دعا كافة الأطراف ("إسرائيل"، والسلطة الفلسطينية، وحركة حماس) لمراعاة حقوق الإنسان وحرية التعبير، والامتناع عن الاعتقال التعسفي.
- ي. دعا الفلسطينيين للوحدة وإقامة حكومة شرعية على أساس ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.
- أما الأمين العام الجديد غوتيريش فقد أكد على الموقف التقليدي للأمم المتحدة خلال زيارته للسلطة الفلسطينية في آب/ أغسطس 2017، وأكد على "حل الدولتين" واعتبار أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف، إضافة لتكراره التأكيد على ضرورة المساعدة على حلّ الوضع الإنساني في قطاع غزة والذي وصفه خلال زيارته لها بأنه من "الأكثر إثارة بين الأزمات الإنسانية، التي رأيتها خلال عملي في هذا المجال في الأمم المتحدة"⁶.

2. مجلس الأمن:

شكل القرار رقم 2334 الصادر في 2016/12/23 والخاص بموضوع الاستيطان الإسرائيلي تأكيداً على التوجه الدولي بمعارضة الاستيطان، لا سيما مع امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حقّ الفيتو ضدّ القرار، وتأييد الدول الـ 14 الأخرى للقرار، وهو الأمر الذي عدّته الحكومة الإسرائيلية قراراً صامداً واستدعت على إثره سفراءها من كل من نيوزيلندا والسنغال، كما ألغت زيارة لرئيس وزراء أوكرانيا لـ "إسرائيل"، واتهم ديفيد كيبس David Keyes الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه وقف وراء القرار "في صياغته وتقديمه"، كما قامت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير 2017 بسحب مستحقاتها السنوية من الأمم المتحدة والتي تبلغ ستة ملايين دولار⁷.

وقد تضمن القرار ما يلي⁸:

- أ. الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس هو عمل غير مشروع، ويعرقل الوصول لـ "حل الدولتين" ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي.
- ب. المطالبة من "إسرائيل" بوقف كافة أعمال الاستيطان بما في ذلك شرقي القدس.
- ج. عدم الاعتراف بالتغييرات في حدود 1967 بما في ذلك القدس.
- د. دعوة كافة الدول للتمييز في تعاملها بين أراضي "إسرائيل" والأراضي المحتلة سنة 1967.

3. الجمعية العامة:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 71 المنعقدة من 13-2016/12/23 عدداً من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية على النحو التالي⁹:

- أ. تأكيد الجمعية من جديد على أن للاجئين الفلسطينيين الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل.
- ب. تطلب الجمعية من الأمين العام أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لحماية ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق للملكية في "إسرائيل".
- ج. تطلب الجمعية مرة أخرى من "إسرائيل" أن تقدم إلى الأمين العام كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة في تنفيذ هذا القرار.
- د. تطلب الجمعية جميع الأطراف المعنية أن تزود الأمين العام بأي معلومات ذات صلة بالموضوع تكون في حوزتها، بشأن ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق ملكية في "إسرائيل"، ويكون من شأنها أن تساعده في تنفيذ هذا القرار.

كما اشتملت قرارات الجمعية في هذه الدورة على :

أ. التأكيد على استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تأدية واجبها تجاه اللاجئين، مع التأكيد على ضرورة تسهيل "إسرائيل" لعمل الوكالة وسهولة تنقل موظفيها، مع التأكيد على المشكلات المالية التي تعاني منها الوكالة.

ب. لاحظت الجمعية أسفة أن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لم تتمكن من الاهتمام إلى وسيلة لإحراز تقدم في تنفيذ الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 194، وتكرر طلبها إلى لجنة التوفيق أن تواصل بذل الجهود من أجل تنفيذ تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين وأن تقدم تقريراً في موعد أقصاه 2017/9/1 عن الجهود المبذولة في هذا الصدد إلى الجمعية حسب الاقتضاء.

ج. تعيد الجمعية تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة، وتطالب "إسرائيل" بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة (سنة 1967)¹⁰، بما فيها شرقي القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو الكف عن إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر.

د. تعترف الجمعية بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض جراء استغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر، بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير غير القانونية التي تتخذها "إسرائيل" -السلطة القائمة بالاحتلال- والمستوطنون الإسرائيليون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس. وتعرب عن الأمل في أن تعالج هذه المسألة في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

هـ. نظرت الجمعية في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وطالبت "إسرائيل" بتسهيل عمل اللجنة، كما أشارت للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

و. التأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعلى أن الممارسات الإسرائيلية تضر بحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، واعتبار المستعمرات غير شرعية بما فيها تلك التي بنيت في شرقي القدس.

وعند حساب مستوى التأييد للقرارات التي جرى التصويت عليها لصالح القضية الفلسطينية في الدورة المذكورة، تبين أن هناك 16 فقرة (يتناول كل منها بعداً من الأبعاد المشار لها أعلاه) وأن نتائج التصويت كانت على النحو التالي :

أ. معدل التأييد هو 140 صوتاً من مجموع الدول الأعضاء وعددها 193، أي أن نسبة التأييد للحقوق الفلسطينية هي 72.53%.

ب. كان أعلى تأييد في تصويت الجمعية العامة للقرار الخاص بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم حيث حصل على 177 صوتاً (91.7%)، بينما كان أقل القرارات التي حظيت بالتأييد هو القرار الخاص بعمل لجنة التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني والعرب الخاضعين للاحتلال، حيث حصل القرار على تأييد 91 صوتاً (47.15%).

4. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

يضم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة The United Nations Human Rights Council 47 عضواً منتخباً من قبل الجمعية العامة ويمثلون الأقاليم السياسية العالمية، وخلال اجتماعات آذار/ مارس 2016 اتخذ المجلس مواقف تمثلت في الآتي¹¹:

- أ. تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
- ب. عرض كافة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة سنة 1967 ومن ضمنها القدس.
- ج. أهاب المجلس بجميع الجهات المسؤولة وهيئات الأمم المتحدة مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير لجنة التحقيق الخاصة بنزاع 2014 في غزة، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة بآثار بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها في شرقي القدس على حقوق الفلسطينيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- د. تبني المجلس فكرة إنشاء قاعدة معلومات لجميع مؤسسات الأعمال الدولية والإسرائيلية التي لنشاطاتها صلة بالمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سنة 1967، وقد ربط عدد من الباحثين بين هذا القرار وبين إعلان المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالنظر في الجرائم الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية والحيازة غير القانونية للأراضي.

أما الدورة 34 للمجلس والمنعقدة في الفترة 2017/3/24-2/27، فقد كرر فيها المجلس الدعوة إلى المحاسبة وتحديد المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس، والتأكيد على حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والتأكيد على عدم مشروعية الاستيطان.

5. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

تمثل اليونسكو البعد العلمي والفكري والأدبي للأمم المتحدة، وتنظر "إسرائيل" لهذه الهيئة بقدر من "الكراهية" في ضوء أغلب المواقف التي تتبناها اليونسكو في الموضوع الفلسطيني.

واستمراراً للنهج السائد في هذه المنظمة اتخذت اليونسكو عدداً من المواقف خلال سنتي 2016-2017 على النحو التالي¹²:

- أ. دانت اليونسكو في قرارها الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 الإجراءات الإسرائيلية الجارية حول المسجد الأقصى مثل الحفريات والتضييق على دخول المصلين للمسجد.
- ب. أكدت اليونسكو في الاجتماع المنعقد في الفترة 4-18/10/2016 على:
 1. أسفها لرفض "إسرائيل" تطبيق القرارات السابقة.
 2. أسفها لاستمرار "إسرائيل" في الحفريات في القدس.
 3. مطالبة "إسرائيل" بالعمل على إعادة الأوضاع التي كانت قبل سنة 2000 والخاصة بصلاحيات الأردن في الإشراف على الأماكن المقدسة.
 4. رفض الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق رجال الدين الفلسطينيين وللقيود التي تفرض على دخول المسجد الأقصى.
 5. إدانة التخريب الذي أصاب بوابات القدس.

أما في سنة 2017 فقد عقدت اليونسكو اجتماعاً خلال الفترة 4/19-5/5/2017، ووجهت في بيانها نقداً للإجراءات الإسرائيلية بخصوص الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، لأنهما يقعا ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

وكانت اليونسكو قد صوتت في تموز/ يوليو 2017 لصالح قرار يعدُّ "إسرائيل" في القدس "قوة احتلال"، وهو ما رفضته ثلاث دول¹³.

ورأت الولايات المتحدة في بيان لوزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 في مواقف اليونسكو بأنها "منحازة ضد إسرائيل" وأن المنظمة بحاجة لـ "إصلاح"، وهو ما استدعى اتخاذ قرار بالانسحاب من اليونسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2018 (ودعا نتنها هو في اليوم نفسه الجهات الإسرائيلية ذات الصلة للعمل على الانسحاب من المنظمة)، ومعلوم أن الولايات المتحدة لا تدفع مستحققاتها لليونسكو منذ سنة 2011، نظراً لما تراه تحيزاً ضد "إسرائيل" بعد قبول اليونسكو لعضوية فلسطين، وهذه هي المرة الثانية التي تنسحب منها الولايات المتحدة من اليونسكو، حيث سبق لها الانسحاب سنة 1984 في عهد الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan بسبب "اتهامها لليونسكو بالانحياز للاتحاد السوفييتي" ولكنها عادت في سنة 2002 في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush¹⁴.

6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة:

دان المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة United Nations Economic and Social Council (ECOSOC) في اجتماعين عقدهما خلال سنة 2016 (2 حزيران/ يونيو و25 تموز/ يوليو) عدداً من السياسات الإسرائيلية شملت¹⁵:

- أ. عنف المستوطنين الإسرائيليين تجاه المرأة الفلسطينية.
- ب. الإفراط الإسرائيلي في استخدام القوة والعمل العنيف ضد المدنيين في قطاع غزة.
- ج. التأكيد على سوء الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة واعتبار الاحتلال السبب الرئيسي لكل هذه الأوضاع.
- د. دعوة المجتمع الدولي للوفاء بتعهداته تجاه الشعب الفلسطيني.
- هـ. المطالبة بفتح كافة حدود ومعابر قطاع غزة تطبيقاً لقرار مجلس الأمن (القرار رقم 1860) الصادر سنة 2009.
- و. التأكيد على ترابط ووحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ومطالبة "إسرائيل" احترام الاتفاق الموقع مع السلطة الفلسطينية سنة 1994 والخاص بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

7. منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد):

نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في أيلول/ سبتمبر 2016 تقريراً تفصيلياً عن أضرار السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وبعد استعراض القطاعات الإنتاجية المختلفة ومقارنة الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1975-2014، خلص التقرير إلى:

- أ. انخفاض إسهام التصدير في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة تزيد عن 50%، حيث انخفضت من 37% إلى 18%.
- ب. انخفاض القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني من 47% إلى 23%.
- ج. حرمان الاقتصاد الفلسطيني من استغلال المنطقة ج التي تمثل أكثر من 60% من الضفة الغربية وقراية 66% من المناطق الصالحة للزراعة أو الرعي.
- د. حرمان غزة من 85% من المساحة المتاحة للصيد البحري.
- هـ. أن الاعتداءات الإسرائيلية على غزة (2008-2014) كلفت ما يعادل ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي الغزي.
- و. اقتلاع 2.5 مليون شجرة مثمرة منذ 1967، منها 800 ألف شجرة زيتون، بينها 5,600 في سنة 2015.

- ز. مصادرة 82% من موارد المياه الجوفية الفلسطينية في الأراضي المحتلة 1967.
- ح. استيراد الفلسطينيين 50% من حاجاتهم المائية من "إسرائيل".
- ط. 66% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتوفر لهم "أمن غذائي".
- ي. 73% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحاجة لمساعدات إنسانية.
- ك. الوضع الصحي في غزة:
1. 90 مليون لتر من مياه الصرف المعالجة جزئياً تقذف في شواطئ غزة يومياً.
 2. معدل الانتظار لإجراء عملية جراحية هو عام ونصف.
 3. 70% من المنازل تحصل على المياه بمعدل 6-8 ساعات كل 2-4 أيام.
 4. معدل وفيات الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء ارتفع من 12 حالة وفاة سنة 2008 إلى 20.3 حالة وفاة سنة 2013.

وانتهى التقرير إلى أن زوال الاحتلال الإسرائيلي سيجعل إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني يتضاعف، مما يعني أن الاحتلال أضر بهيكل الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما في قطاعات الزراعة والصناعة الأكثر تأثراً بسياسات الاستيطان والمصادرة للأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي أكد عليه تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، والذي يشير فيه إلى الآثار الضارة لمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين من الوصول لمواردهم الطبيعية خصوصاً في المنطقة ج من الضفة الغربية¹⁶.

وأعاد تقرير الأونكتاد لسنة 2017 التأكيد على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني بسبب سياسات الاحتلال الصهيوني، خصوصاً ارتفاع نسب البطالة، وتردي الظروف الإنسانية، وتراجع قيمة المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني بنسبة 38% خلال الفترة 2014-2016، ونحو 13% خلال سنة 2017، طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، واستمرار سياسة التوسع في الاستيطان على الرغم من صدور القرار 2334، وهو ما يتضح في زيادة عدد المنازل الجديدة في المستعمرات بنسبة 40% في سنة 2016 (مقارنة بسنة 2015)، والقيود المفروضة على التنقل للفلسطينيين، كما يستعرض التقرير بعض المساعدات الفنية المقدمة من الأونكتاد للفلسطينيين خلال سنة 2017¹⁷.

8. منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول):

نجحت فلسطين في الانضمام إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) INTERPOL التي أصبح عدد أعضائها 192 دولة، وحصلت فلسطين في التصويت في الجمعية العامة لهذه المنظمة في أيلول/سبتمبر 2017 على تأييد 75 دولة وعارضتها 24 دولة، بينما امتنعت 34 دولة عن التصويت¹⁸. وكانت "إسرائيل" قد نجحت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في تأجيل النظر في عضوية فلسطين

حيث لم تحصل فلسطين إلا على 56 دولة ومعارضة 62 وامتناع 37 عن التصويت، على أن يتم إعادة النظر في الطلب الفلسطيني في سنة 2017¹⁹، وهو ما جرى فعلاً وانتهى بعضوية فلسطين.

ومعلوم أن هذه المنظمة معنية بتبادل المعلومات عن المجرمين الدوليين، لا سيما في الجرائم الدولية الخاصة بالتزيف والتهريب وتجارة الأسلحة غير المشروعة، إلى جانب تقديم الاستشارات الشرعية لبعض الدول.

وقد أبدت "إسرائيل" ردة فعل حادة على هذا التصويت، وتشير ردود فعل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزراء آخرين ووسائل الإعلام الإسرائيلية إلى إحساس عميق بتزايد "التفهم الدولي" للحقوق الفلسطينية، خصوصاً في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية الأخرى²⁰.

رابعاً: الولايات المتحدة يمكن تقسيم السياسة الأمريكية في الموضوع الفلسطيني خلال الفترة 2016-2017 إلى قسمين، الأول نتائج مرحلة

حكم الرئيس باراك أوباما (الحزب الديمقراطي Democratic Party) التي انتهت في سنة 2016، والثانية الانتقال لإدارة جمهورية برئاسة ترامب خلال سنة 2017. ويمكن التعرف على نتائج السنوات الثماني للديموقراطيين في البيت الأبيض (بداية 2009 ونهاية 2016) من خلال آخر خطاب مطول لجون كيري في 2016/12/28 في قاعة دين أتشسون The Dean Acheson Auditorium في واشنطن حول الشرق الأوسط، وقد تضمن الخطاب النقاط الرئيسية التالية²¹:

1. التأكيد على موضوع "حل الدولتين"، على الرغم من أن الواقع لا يوحي بذلك، بل يسير نحو دولة واحدة يهيمن عليها المشروع الصهيوني، ونحو احتلال أبدي.
2. دافع عن عدم استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن في 2016/12/23 منتقداً ملاحظات المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة والذي وصفه بأنه من "خصوم حل الدولتين":
3. أكد معارضته لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) movement مشيراً للدعم الأمريكي لـ "إسرائيل" حتى خلال الأزمة المالية التي مرّت بها الولايات المتحدة. وأن الدعم الأمريكي لها مالياً يزيد عن نصف مجموع المساعدات الأمريكية الدولية، ومن ضمنها التوصل في خريف 2016 إلى مذكرة تفاهم مع "إسرائيل" بقيمة 38 مليار دولار للسنوات العشر القادمة، وهو رقم وصفه كيري بأنه يفوق أي مساعدة تمّ تقديمها لأي دولة في العالم. وأضاف "لا إدارة أمريكية عملت لصالح إسرائيل أكثر من إدارة

- أوباما؛ واقتبس من أقوال رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن التعاون العسكري والأمني الأمريكي في فترة أوباما هو تعاون "غير مسبوق unprecedented".
4. انتقد كيري عدم إدانة رئيس السلطة الفلسطينية للأعمال "الإرهابية" التي يقوم بها الفلسطينيون، أو إطلاق أسماء "الإرهابيين" على الشوارع والميادين العامة.
5. التأكيد على دور الولايات المتحدة في إحباط محاولات السلطة الفلسطينية نزع الشرعية عن "إسرائيل" في المحافل الدولية، والتي كان آخرها قرار اليونسكو بخصوص القدس. كما انتقد محاولات السلطة تجريم "إسرائيل" في المحكمة الجنائية الدولية. وانتقد أيضاً سياسة حماس وتسليحها، مشيراً للظروف القاسية للشعب الفلسطيني في غزة.
6. انتقد سياسة الاستيطان وأشار إلى أن عدد المستوطنين ارتفع خلال إدارة أوباما (بدءاً من 2009) إلى نحو 100 ألف مستوطن، لكنه أضاف عبارة ذات مدلول خطير بقوله "ونحن ندرك أنه في اتفاق الوضع النهائي، ستصبح بعض المستوطنات جزءاً من إسرائيل لمراعاة التغيرات التي حدثت على مدى السنوات الـ 49 الماضية، ونحن نفهم ذلك، بما في ذلك الحقائق الديموغرافية الجديدة التي توجد على أرض الواقع".
7. تأكيده على أن شرقي القدس يقع ضمن الأراضي المحتلة سنة 1967، وهي سياسة أمريكية تستند لرأي المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية منذ 1978.
8. العمل على تعويض اللاجئين وتوفير "موطن دائم لهم... وأن يكون الحل على أساس حل الدولتين، ودون التأثير على "السمة الرئيسية لإسرائيل".
9. عدم تقسيم القدس والعمل على ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة من قبل رعايا كل دين.
- ذلك يعني أن إدارة أوباما كانت ضمناً تقبل ضمّ بعض المستعمرات في الأراضي المحتلة سنة 1967 لـ "إسرائيل" من ناحية، وتعمل على "توفير موطن دائم" للاجئين الفلسطينيين من ناحية أخرى.
- وترفض الولايات المتحدة الأمريكية أيّ أعمال مقاطعة لـ "إسرائيل" (على الرغم من إصدار سلطة الجمارك الأمريكية في كانون الثاني/يناير 2016 تذكيراً بما أصدرته سنة 1995 بضرورة أن تحمل منتجات المستعمرات المصدرة لأمريكا عبارة "الضفة الغربية وليس إسرائيل")، ناهيك عن تقديم مساعدات سخية لـ "إسرائيل" تصل لمعدل 3.8 مليارات دولار طيلة السنوات العشر القادمة، منها 3.1 مليارات مساعدات عسكرية مقابل نحو 400 مليون دولار تقدم سنوياً للجانب الفلسطيني تشمل القطاع الأمني والاقتصادي، وهو ما يعني أن حجم المساعدات الفلسطينية تساوي تقريباً 10.5% من حجم المساعدات الإسرائيلية، ناهيك عن أن الاتفاق الجديد الذي عقده إدارة أوباما في 2016/9/14 رفع قيمة المساعدة للعشر سنوات القادمة من 30 مليار دولار (التي سبق الاتفاق عليها) إلى 38 مليار، وهو ما يجعل مجموع المساعدات الأمريكية لـ "إسرائيل" منذ قيامها هو

127.4 مليار دولار؛ مع العلم أن المبلغ هو أكبر من ذلك بكثير إذا ما احتسب وفق القيمة الشرائية لوقتنا الحاضر²². بينما يلاحظ عدم الاتفاق على حجم المساعدات الأمريكية الفعلية التي تقدم للفلسطينيين لا سيّما في السنتين 2016-2017، فقد قال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله أن السلطة الفلسطينية لم تتسلم "أي مبلغ" من الولايات المتحدة خلال سنة 2016، بينما قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها في كانون الأول/ديسمبر 2016 إن السلطة تسلمت 357 مليون دولار في سنة 2016 ووصل لوكالة الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة 95 مليون دولار، مما يجعل المساعدات تصل إلى 452 مليون دولار، لكن موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو أس أيد) United States Agency for International Development (USAID) يشير إلى أن الولايات المتحدة قدمت خلال سنة 2016 ما مجموعه 317 مليون دولار وقدمت المبلغ ذاته سنة 2017²³.

أما فترة الرئيس الجمهوري ترامب فقد بدأت بزيارة ترامب للسعودية و"إسرائيل" في أيار/مايو 2017، وشارك في القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في السعودية. وأعاد ترامب تأكيد دعمه لـ"إسرائيل" وحضّ الأطراف على العودة للمفاوضات. وتتمثل سياساته طبقاً لتصريحاته وتصريحات موظفيه في:

1. اعتبار مواجهة إيران والتنظيمات الإسلامية المسلحة أكثر أولوية من التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي²⁴.
2. الاستمرار في الدعم المالي والديبلوماسي والعسكري لـ"إسرائيل"، وميله لدمج التنظيمات الفلسطينية المسلحة ضمن قوائم التنظيمات "الإرهابية".
3. عدم اتخاذ موقف واضح في الأشهر الأولى لولايته، من موضوع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو الأمر الذي وعد خلال حملته الانتخابية بتنفيذه.

إن رصد تصريحات ترامب بعد توليه السلطة في مطلع سنة 2017 يشير لارتباك حاد في بنية إدارته (الاستقالات المتتالية، والحملات الإعلامية ضده، وتضارب تصريحاته وقراراته... الخ)²⁵، غير أن بعض التصريحات لإدارة ترامب تشير لمواقف تحتاج لتنبه شديد مثل²⁶:

1. تصريح مسؤول في البيت الأبيض قبيل لقاء بين ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأن إدارة ترامب "لن تدفع باتجاه حل الدولتين".
2. قوله خلال مؤتمر صحفي مع نتنياهو في شباط/فبراير 2017 إنه "معني بالصفقة"، وليس باشتمال هذه الصفقة على قيام دولة فلسطينية، ثم أضاف "إنني أطلع لحل الدولتين وحلّ الدولة، وأنا أريد الحل الذي يقبله الطرفان، ويمكنني التعايش مع أيّ من الحلين".

أعلن ترامب في 2017/12/6 اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وقام بتوقيع مرسوم بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأصدر الأمر إلى وزارة الخارجية ببدء

التحضيرات لذلك. ودعا "إلى عدم تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة من المدينة"، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن القرار يعكس "مقاربة جديدة" إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. وكان الكونجرس الأمريكي أقر في 1995/10/23 قانوناً اعتبر القدس رسمياً العاصمة "التي لا تقبل القسمة" لـ"إسرائيل"، ودعا إلى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في موعد لا يتجاوز 1999/5/31²⁷، إلا أن الرؤساء الأمريكيين كانوا يستخدمون "استثناء" يُخولهم كل ستة أشهر تأجيل تطبيق هذا القانون. وأشار ترامب إلى ذلك عندما قال إن الرؤساء الأمريكيين "كانت تنقصهم الشجاعة لاتخاذ هذا القرار"²⁸. وأما العوامل التي دفعت إلى اتخاذ القرار فهي مرتبطة بتصاعد قوة اليمين الأمريكي، ونفوذ اللوبي الصهيوني اليهودي في صناعة القرار الأمريكي، بالإضافة إلى حالة الضعف العربي والإسلامي التي تغري هكذا إجراءات، دون توقع ردود فعل قوية.

وعلى الرغم من كل الإدانات الدولية والعربية، أكد القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية الأمريكي، ديفيد سترفيلد David Satterfield، أن قرار دونالد ترامب بشأن القدس "لا رجعة فيه"، وأوضح في تصريحات صحفية، أن قرار ترامب لا علاقة له بحدود السيادة الإسرائيلية في القدس ولا تأثير لها على نتائج المفاوضات أو الوضع النهائي الذي سيتمخض عنها. وأكد سترفيلد التزام الإدارة الأمريكية بالمضي قدماً في "عملية السلام"، معلناً أن مطلع السنة الجديدة ستشهد "مبادرة سلام جديدة"، رفض الكشف عن أي تفاصيل بخصوصها²⁹. وكان لبعض الصحف الأمريكية، نظرة خاصة على قرار ترامب؛ حيث رأت صحيفة ذا نيويورك تايمز The New York Times، أن قرار ترامب، نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، هو مجازفة عالية الخطورة في خضم ما يجري في الشرق الأوسط، وأنه يأتي ضمن وعود حملته الانتخابية وليس له حسابات دبلوماسية³⁰.

أثار هذا القرار موجة تنديد وقلق دولية وردود فعل غاضبة حول العالم، حيث أعلنت معظم العواصم رفضها له وطالبت أمريكا بالتراجع عنه؛ فقد شهد اليوم التالي لإعلان ترامب بشأن القدس 521 تظاهرة ووقفة احتجاجية في الدول غير العربية في شتى أنحاء العالم، منها 91 مظاهرة في الولايات المتحدة نفسها، وشهدت مدن أوروبية في بضعة أيام أكثر من 300 مظاهرة³¹. كما شهدت نحو 150 مدينة هندية تظاهرات واحتجاجات وفعاليات موحدة، تنديداً بالقرار الأمريكي³².

وقد أعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن الدولي، خلال جلسة طارئة عقدت في 2017/12/8، عن رفضهم الشديد للقرار، وأوضح سفراء السويد، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا لدى الأمم المتحدة أنه "لا يتطابق مع قرارات مجلس الأمن الدولي"³³. وفي 2017/12/18، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار تقدمت به مصر إلى مجلس الأمن؛ ويؤكد مشروع القرار

على أن القدس قضية "يتعين حلها من خلال المفاوضات"، وأن "أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع المدينة المقدسة، أو وضعها الديمغرافي، أو تركيبها الديمغرافية لا يمكن أن يكون لها أي أثر قانوني، وتعتبر ملغاة وباطلة، ويجب إلغاؤها". كما يدعو مشروع القرار، جميع البلدان إلى الامتناع عن فتح سفارات في القدس، ويطلب الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بأي إجراءات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة بشأن وضع المدينة، وقد أيد القرار 14 دولة³⁴.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش أن وضع القدس لا يمكن أن يحدد إلا عبر "تفاوض مباشر" بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مذكراً بمواقفه السابقة التي تشدد على "رفض أي إجراء من طرف واحد"³⁵. ورفض القرار كل من تركيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، وكندا، والبرازيل، وإيطاليا، وكوريا الشمالية...³⁶، وبوليفيا، والاتحاد البرلماني الدولي³⁷. وأكد القادة الـ 28 لدول الاتحاد الأوروبي، في 2017/12/14، أن موقف الاتحاد من وضع القدس يبقى "ثابتاً" بعد إعلان ترامب. وقال البيان الصادر عن رؤساء، ورؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي، إنه يؤكد من جديد الانتقادات الموجهة لإعلان ترامب الذي خالف سبعة عقود من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذا الملف الحساس³⁸.

ومن لندن، أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي في بيان: "نحن لا نوافق على القرار الأمريكي بنقل السفارة من القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قبل التوصل إلى اتفاق نهائي حول وضعها". ونقل المتحدث باسم المستشارية الألمانية، أنجيلا ميركل Angela Merkel، ستيفن سايبيرت Steffen Seibert، عن ميركل قولها إن الحكومة الألمانية "لا تدعم هذا الموقف، لأن وضع القدس لا يمكن التفاوض بشأنه، إلا في إطار حل الدولتين"³⁹. ووصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون القرار بـ "المؤسف" وأكد تمسك فرنسا وأوروبا بـ "حل الدولتين"⁴⁰. كما دعا بابا الفاتيكان فرانسيس Pope Francis إلى احترام الوضع القائم في القدس⁴¹. ورفضت موسكو وبكين قرار ترامب وحذرتا من تداعياته⁴².

وبالرغم من التهديد والوعيد الأمريكي، فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو واشنطن إلى سحب قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، في جلسة طارئة عقدتها في 2017/12/21، حيث صوتت 128 دولة لعضو لصالح القرار، فيما عارضته 9 دول، وامتنعت 35 دولة عن التصويت، وغابت 21 دولة عن الحضور⁴³.

على الرغم من عدد من القرارات الأوروبية الخاصة بتسوية الموضوع الفلسطيني، إلا أن الدول الأوروبية تمتنع عن اتخاذ إجراءات عملية للضغط على الطرف الإسرائيلي، للالتزام بما تقرره المنظومة الدولية عبر

خامساً: الاتحاد الأوروبي

هيئاتها المختلفة، بل إن دراسة صادرة عن المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية European Council on Foreign Relations في تشرين الأول/أكتوبر 2016 تشير إلى مسألتين مهمتين⁴⁴:

1. أن دول الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من إقرارها بـ "حل الدولتين"، إلا أنها لا تعمل على تغيير آليات تحقيق هذا الحل وتبقى متشبثة بالآليات نفسها التي لم تؤدِّ إلى أي نتيجة. ويشير التقرير إلى أن أبرز هذه الآليات هي ما سماه بسياسة "الحوافز incentives" بهدف تشجيع الطرف الإسرائيلي على الانخراط في التسوية، وهو ما ثبت فشله.

2. سياسة "التمييز differentiation" والتي تعني أن على دول الاتحاد الأوروبي أن تتعامل مع "إسرائيل" على أساس الفصل بين العلاقات معها في مختلف المجالات وبين العلاقة مع "إسرائيل" في أي جانب له صلة بالمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس. وهو أمر لا تمارسه العديد من دول الاتحاد. وتكفي الإشارة لأهمية هذه السياسة أن نَشَرَ المجلس لتقريره المعنون "التمييز في الاتحاد الأوروبي والمستوطنات الإسرائيلية EU Differentiation and Israeli Settlements" سنة 2015⁴⁵ أدى إلى تراجع مباشر لمؤشر العمليات المصرفية لبنك تل أبيب بما قيمته 2.46 نقطة.

ويرى التقرير أن هناك تزايداً ولو بطيئاً في عدد دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت تتبنى سياسة "التمييز" هذه، وعليه فإذا أراد الاتحاد أن يتم تطبيق "حل الدولتين" فإن عليه أن يتبنى توسيع هذه السياسة. ولعل بريطانيا وفرنسا هما الأقل التزاماً بالضغط على "إسرائيل"، وخصوصاً في مجال التعامل مع منتجات المستعمرات الإسرائيلية. لكن خروج بريطانيا من الاتحاد قد يعزز الاتجاهات الأوروبية الأكثر حزمًا في تبني سياسة التمييز المشار لها. وتسهم بعض دول أوروبا في دعم بناء المستعمرات، من خلال شراء أسهم وحصص في البنوك الإسرائيلية التي تقوم بدورها بتقديم القروض للمستوطنين، وحتى الآن هناك 17 دولة أوروبية تضع قيوداً على التعامل التجاري والمالي مع المستعمرات.

ولعل قرار البرلمان الأوروبي لإنجاز مشروع "حل الدولتين" والذي استند إلى قرار مجلس الشؤون الخارجية Foreign Affairs Council الصادر في 2016/1/18 بخصوص عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط هو الأكثر أهمية خلال سنتي 2016-2017. حيث نصّ القرار على أن حلّ دولتين ديموقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وضمن حدود أمانة وبالقدس عاصمة لكل منهما، هو الحل الأنسب، وطالب القرار الدول الأعضاء في الاتحاد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأكد أن التمسك بحل الدولة الواحدة التي لا تتساوى فيها الحقوق أمر يستحق من الاتحاد الأوروبي مراجعة سياساته تجاه هذا الصراع، كما يشجب الاتحاد كافة أعمال العنف ضدّ المدنيين. وكذلك شجب بناء المستعمرات ويطالب بسلسلة من الإجراءات ضدّ هذه السياسة،

ومراقبتها وعدم الاعتراف بأيّ تغييرات على حدود 1967 بما فيها القدس، وإدانة استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية من قبل "إسرائيل"، لا سيّما في مناطق ج المنصوص عليها في الاتفاق بين الطرفين. كما دعا لرفع الحصار عن قطاع غزة ودعا الأطراف الفلسطينية إلى الوحدة وإعادة التضامن بين الأطراف الفلسطينية⁴⁶.

أما الجوانب الخاصة بحقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، فإن تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان عن السياسات الإسرائيلية تجاه مشاريع التنمية التي تقوم بها جهات أوروبية، يشير إلى ارتفاع مجموع المشاريع المدعومة من أوروبا في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 التي قامت "إسرائيل" بتدميرها أو إزالتها في الشهور الأولى من سنة 2016، وذلك كرد فعل إسرائيلي على قرار الاتحاد الأوروبي سنة 2015 بوسم منتجات المستعمرات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة سنة 1967 لمقاطعتها بشكل كبير. وأكد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد المشروعات المدعومة من الاتحاد الأوروبي، التي قامت "إسرائيل" بإزالتها هي 120 مشروعاً في الشهور الثلاثة الأولى من سنة 2016. وانتقد التقرير الأوروبي إخفاء المسؤولين الأوروبيين للأرقام الحقيقية في هذا الجانب، تجنباً للإحراج الدبلوماسي مع "إسرائيل"⁴⁷. ناهيك عن أن بعض الدول الأوروبية تشتري أسهماً في بنوك إسرائيلية، وتقوم هذه البنوك بتمويل مشاريع استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، كما أن بعض الدول الأوروبية لا سيّما دول أوروبا الشرقية لا تلتزم بقرار وسم المنتجات القادمة من المستعمرات الإسرائيلية⁴⁸.

أما المؤتمرات الدولية التي احتضنتها أوروبا خلال سنة 2017 للنظر في الموضوع الفلسطيني والعمل على دفع التسوية للأمام، فإن "مؤتمر باريس للسلام" الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2017 بمشاركة سبعين دولة، من بينها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ممثلاً بمسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني Federica Mogherini يعدّ هو الأبرز، وقد أكد المؤتمر على "حل الدولتين"، وعلى عدم قيام أي من الطرفين بأيّ إجراءات أحادية⁴⁹.

وأعلنت المفوضية الأوروبية في آذار/مارس 2016 عن تقديم 274.1 مليون دولار كمساعدات للفلسطينيين، منها 184 مليون دولار تسلم للسلطة الفلسطينية، ونحو 89 مليون دولار لوكالة الأونروا، على أن يتم الإعلان عن مبلغ آخر مع نهاية السنة⁵⁰، كما تمّ تقديم قرابة 20 مليون يورو (نحو 18.2 مليون دولار) مساعدات إنسانية من الاتحاد سنة 2017⁵¹.

سادساً: دول البريكس

تمثل مجموعة البريكس (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) قرابة 41% من عدد سكان العالم، كما أن إجمالي ناتجها المحلي يعادل 22% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، إلى جانب أن الدول الخمس تنتمي لمجموعة العشرين (G20 (Group of Twenty)). وهو ما يجعل من هذه المجموعة قوة سياسية واقتصادية قادرة على التأثير في مسار العلاقات الدولية، بما فيها القضية الفلسطينية، خصوصاً بعد أن أصرت روسيا منذ سنة 2013 على أن تولى هذه المجموعة القضايا السياسية والأمنية اهتماماً أكبر.

وقد عقدت المجموعة تسعة مؤتمرات قمة، كان اثنان منهما في سنتي 2016 و2017، ونصّ بيان المجموعة الصادر في الهند في تشرين الأول/أكتوبر 2016 على⁵²:

1. التأكيد على ضرورة تنفيذ "حل الدولتين" على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي، ومبادئ مدريد، والمبادرة العربية، وكافة الاتفاقات المبرمة بين طرفي النزاع.
2. أن يجري التفاوض بين طرفي النزاع، بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتراطة الأجزاء، تعيش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"، ذات حدود آمنة على أساس حدود سنة 1967.
3. يكون شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أما مؤتمر القمة المنعقد في الصين في أيلول/سبتمبر 2017، فقد نصت الفقرة 42 من بيان القمة⁵³ على "إعادة التأكيد على الحاجة الماسة لسلام شامل ودائم وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني لتحقيق سلام واستقرار في الشرق الأوسط؛ على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وكافة الاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وذلك عبر مفاوضات التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة...". كما أكد المجتمعون على استعدادهم لتقديم المساعدات لإنجاز هذا الهدف.

وبشكل عام، فإن سقف هذه الدول في دعم قضية فلسطين قد اتجه للانخفاض في السنوات الماضية، مع تنامي مصالحها واعتباراتها الاقتصادية، ومع حالة الضعف والتمزق التي تشهدها المنطقة العربية. كما أن ثمة تركيز بين بعض دول البريكس على دعم "حل الدولتين"، وإقامة الدولة الفلسطينية، بالشكل الذي ستؤدي إليه مسيرة التسوية؛ مع تجنب شجب الاحتلال الإسرائيلي وإدانة الاستيطان والممارسات التعسفية الإسرائيلية.

أما في مجال العلاقات الفردية بين دول البريكس والموضوع الفلسطيني، فتبدو روسيا هي الأكثر نشاطاً في هذا المجال:

1. روسيا:

نشرت وزارة الخارجية الروسية المؤشرات العامة للسياسة الخارجية الروسية، التي وافق عليها فلاديمير بوتين في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وجاء فيها (في البند 92) ما يلي⁵⁴:

- أ. ستواصل روسيا إسهاماتها الجادة لضمان استقرار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ب. دعم الجهود الجماعية الهادفة لتحديد التهديدات التي تمثلها جماعات الإرهاب الدولية.
- ج. التشجيع المتواصل للتسوية السياسية والديبلوماسية للصراعات في الدول الإقليمية، مع احترام سيادتها ووحدتها الإقليمية، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي.
- د. وكدولة دائمة العضوية، وعضو في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، ستواصل روسيا مزيداً من الجهد لإنجاز حل دائم وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جميع وجوهه، وبما يتسق مع القانون الدولي.

وفي حزيران/يونيو 2016 جرى لقاء بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ورياض المالكي وزير خارجية السلطة الفلسطينية، حيث تابحا فيما يلي⁵⁵:

- أ. الدعوة لتنشيط جهود اللجنة الرباعية.
- ب. التأكيد على الوحدة الفلسطينية.
- ج. التأكيد على أهمية المبادرة العربية (2002) حيث قال لافروف إن "نتنياهو يبدي إيجابية نحوها" وإنه "لم يسمع من نتنياهو أي دعوة لتعديل المبادرة العربية".
- د. الإشارة لمؤتمر باريس الدولي في حزيران/يونيو 2016، الذي يهدف إلى إحياء جهود التسوية وإيجاد الظروف المواتية لذلك.

وتبدو موسكو حريصة على رأب الصدع في الجبهة الفلسطينية، لا سيما بين حركتي حماس وفتح، وهو ما اتضح في الملاحظات التي أبدتها لافروف أمام ممثلي التنظيمات الفلسطينية، خلال اجتماعهم في موسكو في كانون الثاني/يناير 2017⁵⁶.

وتبدي موسكو رغبة في تقديم المساعدات للفلسطينيين، كما يتضح من المؤتمر الصحفي الذي جمع الرئيس الروسي بوتين والفلسطيني محمود عباس في أيار/مايو 2017. إذ تضمن المؤتمر إشارة بوتين إلى أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) Eurasian Economic Union سيطبق نظام "الأفضلية العامة" على فلسطين، مما يعفي المنتجات الفلسطينية من الجمارك عند دخولها السوق الأوراسي؛ وإلى أن هناك 500 طالب فلسطيني يدرسون في الجامعات الروسية، وإلى المساعدة في تجديد بعض الكنائس بشكل يعزز السياحة الروسية لبيت لحم وغيرها (300 ألف سائح روسي زاروا فلسطين سنة 2016). وأكد بوتين في المؤتمر على ضرورة استئناف

المفاوضات بين "إسرائيل" وفلسطين وعدم اتخاذ أي إجراءات انفرادية، وعلى حل يستند على القانون الدولي. وفي المقابل أبدى عباس موافقته على عقد محادثات ثلاثية في موسكو على أساس "حل الدولتين"، وهي دعوة كان رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيدف Dmitry Medvedev قد أعلنها خلال زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وهي امتداد لما أعلنته الخارجية الروسية عن دعوة موسكو في أيلول/سبتمبر 2016 لكل من "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية لمفاوضات في موسكو. لكن ذلك لم يصل لنتيجة لأن الطرف الإسرائيلي رفض التعهد بوقف الاستيطان كما طلبت السلطة الفلسطينية⁵⁷.

2. الصين:

من غير الممكن فصل السياسة الصينية في الشرق الأوسط بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام عن مشروعها الاستراتيجي (طريق واحد - حزام واحد) الذي يسعى لربط الصين وآسيا بأوروبا عبر المرور بمنطقة الشرق الأوسط براً وبحراً؛ لا سيما مع تنامي التجارة الصينية مع المنطقة، وارتفاع استثمارات الصين في المنطقة العربية ومع "إسرائيل"، التي بلغت مع العالم العربي سنة 2016 نحو 55 مليار دولار، ومع "إسرائيل" نحو 16.5 مليار دولار⁵⁸.

وعلى الرغم من أن الصين هي الدولة الكبرى غير المشاركة في اللجنة الرباعية، إلا أن لها مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط هو قونغ شياو شنغ Gong Xiaosheng، وهو يلتقي بشكل مستمر مع قادة طرفي الصراع.

ويوضح بيان المندوب الصيني في الأمم المتحدة ووهاي تاو Wu Haitao، الذي ألقاه في كانون الأول/ديسمبر 2016 في مجلس الأمن الدولي، توجهات الصين في البعد الفلسطيني، إذ أشار المندوب بعد التصويت على قرار بخصوص الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 إلى⁵⁹:

- أ. التأييد الصيني التام لأن يلعب مجلس الأمن دوره المطلوب في القضية الفلسطينية.
- ب. أن تبني المجلس قرار 2334 (الذي أشرنا له سابقاً) هو قرار مهم، يعكس تطلعات ورغبة المجتمع الدولي لرعاية المطلب العادل لفلسطين والدول العربية.
- ج. مطالبة "إسرائيل" بتنفيذ القرار بطريقة عملية بإنهاء فوري لنشاطاتها الاستيطانية وهدم منازل الفلسطينيين، وذلك لإيجاد ظروف مواتية لاستئناف المفاوضات.
- د. مطالبة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باحترام تعهداتهما، والتزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، لتوفير الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة.
- هـ. تأكيد ثبات التأييد الصيني للفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة كاملة السيادة على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس.

و. استعداد الصين للعمل مع المجتمع الدولي، لرفع مستوى الجهود الدبلوماسية، لإنجاز حلّ عادل وشامل مبكر.

وقد أثار الموقف الصيني في التصويت على القرار 2334 "ردة فعل حادة" في "إسرائيل" بالرغم من محاولات السفير الإسرائيلي الجديد في بكين (الذي عُيّن في مطلع سنة 2017) التأكيد على صلابه العلاقات الصينية الإسرائيلية.

وعى الرغم من أن اللوبي المساند لـ "إسرائيل" في الصين يتركز في شنغهاي (نظراً لدور هذه المدينة في استضافة اليهود الألمان في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي وخلال الحرب العالمية الثانية)، لكن أغلب المفكرين الإسرائيليين أقل ثقة بالصين، نظراً لأنهم يرونها قوة فاعلة مستقبلاً في تغيير قواعد النظام الدولي الذي يتحكم فيه الغرب، والذي يشكل قاعدة ارتكاز أساسية في الدفاع عن "إسرائيل"⁶⁰.

وكان الرئيس الصيني شي جين بينغ قد أكد موقف بلاده من إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها شرقي القدس في اجتماعه مع الجامعة العربية في بداية سنة 2016؛ وأعلن حينها عن ضرورة عدم "تهميش القضية الفلسطينية" (وهو موقف أكده السفير الصيني في "إسرائيل" تشان يونغ شين Zhan Yongxin)⁶¹، وعن مشروع لتقديم مساعدة بقيمة 7.6 ملايين دولار، لإقامة محطة طاقة شمسية في الأراضي الفلسطينية⁶².

ورغبةً في عدم تهميش القضية الفلسطينية، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مشروعاً في تموز/ يوليو 2017 خلال لقائه الرئيس الفلسطيني في بكين (وبعد قرابة أربعة شهور على زيارة نتينهاو لبكين)، ويقوم المشروع الصيني على نقاط أربع، وهي المرة الثانية التي تطرح فيها الصين مبادرة بعد مبادرتها سنة 2013، وتشتمل المبادرة الصينية الجديدة ما يلي⁶³:

أ. دفع "حل الدولتين" إلى الأمام، على أساس حدود 1967 وشرقي القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية الجديدة.

ب. التأكيد على مفهوم الأمن المشترك والشامل والدائم، والإنهاء الفوري لبناء المستعمرات الإسرائيلية، واتخاذ إجراءات فورية لمنع العنف ضدّ المدنيين، والدعوة لاستئناف مبكر لعملية التسوية السلمية.

ج. تنسيق الجهود الدولية لطرح إجراءات لتحفيز "السلام" تتضمن إسهام مشترك في موعد مبكر.

د. تعزيز "السلام" عبر التنمية والتعاون بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، وكانت فكرة "السلام من خلال التنمية" قد طرحها الرئيس الصيني سنة 2016 خلال خطاب ألقاه في الجامعة العربية في كانون الثاني/يناير 2016، وهي استمرار لنظرية الصعود السلمي التي تتبناها الصين حالياً⁶⁴.

وكانت الصين قد اقترحت في اجتماع بين الرئيسين الفلسطيني والصيني في تموز/ يوليو 2017 "حواراً ثلاثياً": فلسطينياً - إسرائيلياً - صينياً⁶⁵.

3. الهند:

أشرنا في تقارير سابقة إلى التحول الاستراتيجي في السياسة الهندية، بعد وصول نارندرا مودي Narendra Modi كزعيم لحزب بهاراتيا جاناتا (BJP) Bharatiya Janata Party (BJP) الهندوسي، المعروف بتعاطفه الكبير مع "إسرائيل"، إلى رئاسة الحكومة الهندية في أيار/ مايو 2014.

وعرفت فترة مودي نشاطاً دبلوماسياً بين "إسرائيل" والهند، حيث قام وزير الخارجية الهندية سوشما سواراج Sushma Swaraj بزيارة "إسرائيل" في كانون الثاني/ يناير 2016، كما قام مودي في تموز/ يوليو 2017 بأول زيارة لرئيس وزراء هندي لـ "إسرائيل". وكان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قد سبقه بزيارة للهند تمت في كانون الثاني/ يناير 2017، تلتها زيارة الرئيس الهندي براناب موخرجي Pranab Mukherjee إلى "إسرائيل". وقد عززت هذه الزيارات العلاقة بين الطرفين، إذ ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين منذ 1992 (بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما) من 200 مليون دولار إلى 4.5 مليارات دولار في سنة 2016، وأغلبه في مجال الصناعات العسكرية والزراعية وتكنولوجيا المياه، علماً أن الرئيس الفلسطيني زار الهند في أيار/ مايو 2017 وأكد رئيس الوزراء الهندي خلالها دعمه لفكرة إقامة الدولة لفلسطينية⁶⁶. وهو ما جعل "إسرائيل" مع تنامي علاقاتها مع الهند تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا في مبيعات السلاح للهند.

وتمثل قضية مكافحة الإرهاب نقطة تلاقي بين الطرف الإسرائيلي والهندي لا سيّما مع ملابسات الوضع الهندي مع باكستان في كشمير، ورغبة الطرفين في محاصرة ظاهرة "الإسلام السياسي"⁶⁷.

أما على الجانب الفلسطيني، فإن الموقف الهندي من تأييد فكرة إقامة دولة فلسطينية ما تزال قائمة، كما اتضح من مباحثات الرئيس الفلسطيني في أيار/ مايو من 2017 مع رئيس الوزراء الهندي⁶⁸.

4. جنوب إفريقيا:

الاتجاه العام في جنوب إفريقيا هو عدم التعامل مع "إسرائيل"، بسبب علاقاتها الوثيقة مع النظام العنصري الذي كان قائماً في جنوب إفريقيا، لكن حكومة جنوب إفريقيا تسير بشكل تدريجي نحو تعميق العلاقات مع "إسرائيل"، مع استمرار تعاطفها مع المطالب الفلسطينية.

فالنظر في حجم التبادل التجاري بين الطرفين يشير إلى أن حجم الصادرات والواردات بين "إسرائيل" وجنوب إفريقيا انتقل من مستوى التوازن سنة 2009 إلى ارتفاع الصادرات الإسرائيلية لجنوب إفريقيا سنة 2017 أربعة أضعاف الواردات منها، طبقاً لتصريحات السفير الجنوب إفريقي في "إسرائيل" سيسا نغومباني Sisa Ngombane⁶⁹.

لكن النظر في سياسات الأحزاب الجنوب إفريقية يكشف عن تباينات بعضها مهم في مجال الموقف من الموضوع الفلسطيني على النحو التالي⁷⁰:

أ. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) African National Congress: يؤيد المطالب الفلسطينية في "حق تقرير المصير" وقيام دولة فلسطينية على أراضي 1967 وإيجاد ممر بين غزة والضفة الغربية، لكنه لم يطالب ب"مقاطعة إسرائيل أو دعم حركة بي دي أس" على الرغم من دعوته لعناصره بعدم السفر لـ "إسرائيل".

ب. التحالف الديمقراطي (DA) Democratic Alliance: يؤيد "حل الدولتين" والقدس عاصمة للدولتين، ولا يؤيد مقاطعة "إسرائيل".

ج. الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي (ACDP) African Christian Democratic Party: يؤيد ما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي ولا يرى أن "إسرائيل" نظام استيطاني، ولا يؤيد مقاطعة "إسرائيل"، نظراً لاعتقاده أن تطورها التكنولوجي يمكن أن يفيد جنوب إفريقيا.

د. حركة الديمقراطية المتحدة (UDM) United Democratic Movement: تؤيد "حل الدولتين" من خلال التفاوض السلمي، وتطالب بعدم احتكار الولايات المتحدة لجهود الحل في الشرق الأوسط، وتدعو الحركة لقيام جنوب إفريقيا بدعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لمبادرات في جنوب إفريقيا، وهذه الحركة لا تؤيد المقاطعة لـ "إسرائيل".

هـ. مقاتلو الحرية الاقتصادية (EFF) Economic Freedom Fighters: تقوم مواقف هذا الحزب على تأييد القرارات الدولية بخصوص فلسطين، وتأييد المقاطعة لـ "إسرائيل" للضغط عليها للاستجابة للطموحات الفلسطينية المعبر عنها من خلال م.ت.ف والسلطة.

و. مؤتمر الشعب (COPE) Congress of the People: ينادي بـ "حل الدولتين"، كما أنه يؤيد المقاطعة لـ "إسرائيل".

5. البرازيل:

عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين سنة 1947، كان رئيس الجمعية العامة هو المندوب البرازيلي في الأمم المتحدة أوزفالدو أرانيا Osvaldo Aranha والذي كان من أبرز المؤيدين لقيام "إسرائيل"⁷¹، ثم اعترفت البرازيل بـ "إسرائيل" سنة 1949، أي بعد عام على تأسيسها.

وقد عرفت العلاقات الإسرائيلية البرازيلية توتراً في سنة 2016 بعد رفض البرازيل اعتماد السفير الإسرائيلي داني ديان Dani Dayan سفيراً لـ "إسرائيل" في البرازيل نظراً لاعتباره "من قادة المستوطنين" في الضفة الغربية، لكنها قبلت بعد ذلك السفير يوسي شيلي Yossi Shelly سفيراً معتمداً لـ "إسرائيل"، وذلك بعد عزل الرئيسة اليسارية ديلما روسيف Dilma Rousseff، التي تنتظر "إسرائيل" لحزبها (حزب العمال الديمقراطي Democratic Labour Party) بأنه يتبنى موقفاً معادياً لـ "إسرائيل" ومسانداً للفلسطينيين. وتولى ميشال تامر Michel Temer اللبناني الأصل الرئاسة بدلاً من روسيف، ورأت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هذا التحول سيعيد تنشيط العلاقات التجارية والعسكرية بين الطرفين، لا سيما أن البرازيل هي صاحبة سابع أكبر اقتصاد في العالم. وما يسند هذه التوقعات أن تامر عين وزيراً لخارجية البرازيل خوسيه سيررا Jose Serra وهو يهودي معروف بميوله نحو "إسرائيل"، كما عين شخصاً آخر من مواليد "إسرائيل" وهو إيلان جولدفajn Ilan Goldfajn رئيساً للبنك المركزي البرازيلي⁷². غير أن الرئيس البرازيلي الحالي (تامر) يواجه هو الآخر تهماً بالفساد مما قد يفسح المجال لتغييره، حيث تنتهي مدته في سنة 2019⁷³.

ويلاحظ أن نسبة المهاجرين اليهود من البرازيل إلى "إسرائيل" شهدت تصاعداً خلال سنتي 2016-2017 (عدد اليهود في البرازيل نحو 120 ألفاً)، وذلك لأسباب أغلبها اقتصادية⁷⁴.

سابعاً: اليابان

تتمحور السياسة اليابانية في الموضوع الفلسطيني حول ثلاث نقاط⁷⁵:

1. الإسهام المالي والاقتصادي في دعم مشروعات فلسطينية في إطار تصور ياباني واسع يشمل كلاً من الأردن و"إسرائيل" فيما عرف بمشروع "ممر السلام والازدهار Corridor for Peace and Prosperity" في غور الأردن والذي طرح سنة 2006. وقد وقّع 39 مستأجراً في سنة 2017 اتفاقاً للعمل في الزراعة إلى جانب ستة مصانع عاملة ضمن "ممر السلام والازدهار" الياباني. أما في جانب المساعدات اليابانية فقد بلغت المساعدات اليابانية للفلسطينيين بين 1993-2017 نحو 1.77 مليار دولار، أي بمعدل سنوي قيمته 74 مليون دولار.

2. تعارض السياسة اليابانية طبقاً لبياناتها الرسمية سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية وشرقي القدس، وأكدت الخارجية اليابانية في خمسة بيانات في سنة 2016 وبيانات آخرين في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2017 ذلك، داعية "إسرائيل" لتجميد الاستيطان لأنه "مخالف للقانون الدولي" ولأنه مطلب يتبناه المجتمع الدولي.

3. الدعوة الدائمة للسلام وتجنب العنف، وهو الأمر الذي أعادت التذكير به في بيانات الخارجية اليابانية في تموز/ يوليو 2017، إثر أحداث القدس والصدامات بين المصلين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلي حول المسجد الأقصى.

ثامناً: الرأي العام الدولي
يمكن تقسيم الرأي العام الدولي إلى ثلاث شرائح: حيث إن هناك شريحتين غير حكوميتين هما الشعوب من ناحية والمجتمع المدني ممثلاً في المنظمات الدولية "غير الحكومية". أما الشريحة الثالثة فهي شريحة حكومية تتمثل في منظمات دولية حكومية (خارج نطاق الأمم المتحدة).

1. الرأي العام الشعبي:

تشير أغلب الاستطلاعات في سنتي 2016 و2017 أن النظرة السلبية تجاه "إسرائيل" تمثل الاتجاه السائد سواء في دول معروفة بعداؤها لـ"إسرائيل" أم في دول صديقة لـ"إسرائيل" (كالولايات المتحدة أو بريطانيا أو غيرها)، وهو أمر تؤكدته أغلب المراجع الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع⁷⁶.

وتدل المراجعة المتأنية لنتائج الاستطلاعات على ما يلي:

- النظرة السلبية إلى "إسرائيل" تمثل ضعف النظرة الإيجابية.
- من بين 19 دولة (تمثل أغلب سكان العالم) احتلت "إسرائيل" المرتبة الرابعة في النظرة أو التوجه السلبي نحوها، وكان الموقف السلبي هو الأقوى في 15 دولة مقابل 4 كان الموقف الإيجابي هو الأقوى.
- عند مقارنة الفترة من 2014-2017 نجد أنه لم يحدث تغيير إيجابي لصالح "إسرائيل".
- ما زال الرأي العام الأمريكي يحتل المرتبة الأولى عالمياً في النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل".
- ما زال الرأي العام الأوروبي أقرب للنظرة السلبية، وكانت النظرة الإيجابية هي الأضعف في ألمانيا (7%) بينما فرنسا هي الأعلى (28%).
- تحتل الدول الإفريقية المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في نسبة النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل" (كينيا ونيجيريا).
- يلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل" في الصين (34% سنة 2017 مقابل 13% سنة 2014).
- ما تزال النظرة السلبية هي الأعلى بين دول أمريكا اللاتينية.

ويظهر الجدول التالي أن ثمة تغيير، ولو ضئيل في الاتجاه السلبي تجاه "إسرائيل" في الرأي العام الأمريكي:

جدول 8/1: استطلاع للرأي العام الأمريكي تجاه "إسرائيل" 2016-2017⁷⁷

السنة	إيجابي جداً	إيجابي	غير إيجابي إلى حد ما	غير إيجابي تماماً	لا رأي
2017	29	42	21	6	2
2016	30	41	16	8	5

كما يظهر الجدول التالي النظرة العامة تجاه "إسرائيل" في 19 بلداً في مختلف أرجاء العالم:

جدول 8/2: استطلاع للرأي العام لـ 19 بلداً تجاه "إسرائيل"

كانون الأول/ ديسمبر 2016 - نيسان/ أبريل 2017⁷⁸

الدولة	إيجابي (%)	سلبي (%)
الولايات المتحدة	59	28
كندا	35	52
البيرو	20	50
المكسيك	16	63
البرازيل	16	61
فرنسا	28	62
بريطانيا	25	66
اليونان	19	35
إسبانيا	11	60
ألمانيا	7	36
روسيا	34	20
تركيا	10	77
كينيا	46	26
نيجيريا	45	37
الصين	34	57
أستراليا	31	56
الهند	21	40
باكستان	10	49
إندونيسيا	9	64
المعدل	25	50

2. المنظمات غير الحكومية المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي:

تذكر بعض المراجع إلى أن هناك 114 منظمة غير حكومية معنية بالصراع العربي الإسرائيلي، من جوانب حقوق الإنسان المختلفة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى منظمات دولية غير حكومية⁷⁹، ولعل ما ذكره أحد الباحثين المشاركين في كتابة تقرير أكاديمي لمؤسسة راند الأمريكية RAND Corporation حول تأثير حركة بي دي أس الفلسطينية الداعية لمقاطعة "إسرائيل"، يكشف عن قلق يساور الجهات الرسمية الإسرائيلية بسبب تجاوب هيئات كثيرة في العالم مع هذه الحركة، فقد ذكر الباحث أن نجاح هذه الحركة واتساعها قد يقود إلى خسارة نحو 8.8 مليارات دولار حتى سنة 2024⁸⁰.

ومن بين المنظمات غير الحكومية ذات التأثير، منظمة العفو الدولية (أمнести) Amnesty International والتي تخصص تقريراً خاصاً سنوياً عن الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أشارت المنظمة في تقريرها 2016-2017 إلى⁸¹:

أ. "إسرائيل": سجلت المنظمة الممارسات الإسرائيلية التالية:

- قتل المدنيين الفلسطينيين، بشكل غير قانوني، بما فيهم أطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة و"إسرائيل".
- استمرار اعتقال آلاف الفلسطينيين ممن يعارضون الاحتلال ومن بينهم المئات من المحتجزين الإداريين.
- استمرار اعتقال مئات الأطفال الفلسطينيين، وقد تعرّض بعضهم لسوء المعاملة والبعض الآخر اعتقل إدارياً.
- ممارسة التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين، بما فيهم الأطفال.
- استمرار تشجيع الاستيطان ومصادرة الأراضي وتقييد شديد لحركة الفلسطينيين.
- استمرار الحصار على قطاع غزة.
- مواصلة هدم أعداد كبيرة من البيوت الفلسطينية في كل من الضفة الغربية ومنطقة النقب الصحراوية، وإجبار السكان على مغادرة هذه البيوت.
- ترحيل آلاف الأفارقة من طالبي اللجوء في "إسرائيل".

ب. السلطة الفلسطينية: سجل التقرير الانتقادات التالية:

- تقييد حرية التعبير.
- اعتقال تعسفي للخصوم السياسيين.
- منع التجمعات والتظاهرات السلمية واستخدام القوة المفرطة في تفريقها.

- التعذيب وسوء المعاملة للمحتجزين.
- إصدار أحكام الإعدام بحق عدد من المتهمين.

من ناحية أخرى، يُجري مكتب مدعية المحكمة الجنائية الدولية فحصاً أولاً للوضع في فلسطين، لتحديد ما إذا كان الوضع هناك يفي بمعايير استحقاق فتح تحقيق رسمي في الجرائم التي ارتكبت في فلسطين، من الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني. وفي تشرين الأول/أكتوبر، زار وفد من ادعاء المحكمة الجنائية الدولية "إسرائيل" والصفة الغربية، وعقد لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين⁸².

خلاصة
إن مراجعة الأدبيات السياسية الخاصة بالشرق الأوسط، تشير إلى تزايد استخدام تعبير الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي" على حساب تعبير الصراع "العربي الإسرائيلي": وهو ما يشي بتحول في حدود جغرافية الصراع لجعلها حدوداً ثنائية بدلاً من حدود إقليمية، وهو ما يجعل الطرف الفلسطيني في وضع أقل قدرة على التأثير. وهو وضعٌ تتحمل مسؤوليته الأنظمة العربية بشكل أساسي، سواء بسبب سياساتها الفاشلة، أم بسبب انشغالها بقمع شعوبها، أم بسبب أجنداتها التي ربطتها بقوى خارجية.

وعلى الرغم من التعاطف الدولي المتزايد مع الطرف الفلسطيني، سواء في الرأي العام الدولي أم في الانخراط في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إلا أن هذا التعاطف يتسم بسمات عدة، أهمها:

1. أنه تعاطف نظري في معظمه لا يترافق مع اتخاذ إجراءات فعلية من قبل المنظومة الدولية خصوصاً في جانب الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتهويد القدس، واستمرار الحصار على قطاع غزة.

2. أن الدول الكبرى (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان) تعمل على تطوير اتجاهات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بما يخدم مشروعات هذه الدول في المنطقة على النحو التالي:

أ. تسعى الولايات المتحدة إلى توسيع مجال عمل حلف شمال الأطلسي وتطوير التوجه الروسي والصيني في المنطقة، وهي تسعى لدفع الدول العربية باتجاه "إسرائيل" لتسهيل إنجاز هذه الاستراتيجية.

ب. تسعى روسيا لخرق مناطق النفوذ الأمريكي من خلال جذب دول عربية باتجاه هذه الاستراتيجية، وإعطاء هذا الجانب أولوية على الصراع العربي الصهيوني.

ج. تسعى الصين لدعم تسوية الصراع بهدف تيسير نجاح مشروعها في دمج المنطقة في مشروع طريق واحد - حزام واحد One Belt, One Road، لأن بقاء الصراع يزيد التعقيدات أمام المشروع.

د. تسعى اليابان لدعم تسوية الصراع من خلال مشروعها "ممر السلام والازدهار" بهدف تعزيز التوجه التجاري العربي نحو الأسواق اليابانية، لشراء السلع المدنية اليابانية القادرة على منافسة السلع الأوروبية والأمريكية، بينما استمرار الصراع يجعل الموازنات العربية تستنزف من خلال التوجه لأسواق السلاح، حيث تعدّ اليابان الأكثر ضعفاً في مجال المنافسة فيه.

هـ. ما زال الاتحاد الأوروبي يسعى عبر مشروعات مثل مشروع الشراكة الأورومتوسطية Euro-Mediterranean Partnership (EUROMED) أو الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean (UfM) الذي طرحته فرنسا وساندته ألمانيا، إلى إنجاح هذه المشروعات؛ وهو أمر غير ممكن دون تسوية الصراع العربي الصهيوني.

التداعيات المستقبلية:

يشي المشهد الدولي بما يلي:

1. ستبقى الموضوعات الإقليمية الأخرى (غير الصراع العربي الصهيوني) لها الأولوية في المدى الزمني القصير، خصوصاً تداعيات الاضطرابات السياسية العربية منذ 2011.
2. ستزداد الضغوط الدولية على جناح المقاومة الفلسطينية عبر ضغوط مالية أو دبلوماسية، للالتزام بما اتفقت عليه منظمة التحرير مع "إسرائيل".
3. سيبقى الاستيطان الصهيوني متواصلاً، لكن الموقف الدولي لن يتحول لمواجهة بطريقتة عملية، وسيبقى مقتصرًا على النقد الدبلوماسي والقانوني، وقد تكون المواجهة له من قبل الرأي العام الدولي والمنظمات غير الحكومية أكثر وضوحاً وفاعلية، وقد تكون هيئات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي هي الأكثر وضوحاً في هذا الجانب.
4. أما موضوع المصالحة الفلسطينية التي تمّ الاتفاق عليه بين حركتي حماس وفتح خلال تشرين الأول/أكتوبر 2017، فإن الموقف الأمريكي كان مرحباً من زاوية تخفيف الأعباد الإنسانية في قطاع غزة وعودة السلطة الفلسطينية لغزة⁸³، بينما يُفترض بأن الاتحاد الأوروبي سيشارك في ضبط المعابر من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح European Union Border Assistance Mission at the Rafah Crossing Point (EUBAM Rafah)⁸⁴، لكن احتمال النجاح النهائي للمصالحة مرهون بتخلي أحد طرفي المصالحة عن خياره الاستراتيجي (المفاوضات أو المقاومة المسلحة).

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2017-2016



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

